



10 فيفري 2022

## قطاع الفسفاط يشهد انتعاشا طفيفا بعد عشر سنوات من الركود

## المراجع

- تقرير وزارة المالية بالفرنسية من موقع
  - ارتفاع انتاج الفسفاط سنة 2021 (hakaekonline.com)
- شركة فسفاط قفصة تستعيد حريفا تقليديا فرنسيا وتُزوّده بكمّية من الفسفاط التجاري - Arabeque ((arabesque.tn
- إنتاج تونس من الفسفاط منذ بداية (jawharafm.net) السنة
- قابس: شركة « تيماب » تونس المختصة في صنع الفسفاط الغذائي تسترجع نسق إنتاج سنة 2010 (.akherkhabaronline
- تحسّن إنتاج الفسفاط (.mosaiquefm
- نقل 1.5 مليون طن من الفسفاط عبر القطار سنة 2021 (mosaiquefm.net)
- تدشين مقر مشروع "المظيلة 2" لإنتاج الحامض الفسفوري و ثلاثي الفسفاط الرفيع - إذاعة المنستير radiomonastir.)
  - وزارة الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة : المشاريع (energiemines.)
- فضّ الإشكال القائم في المجمع الكيميائي التونسي المظيلة 2.. (mosaiquefm.net)

يشير تقرير قانون المالية لسنة 2022 المنشور بالموقع الرسمى لوزارة المالية الى أن القيمة المضافة لقطاع المناجم قد سجل ارتفاعا خلال سنة 2021 ب 28.9 بالمائة مقارنة ب 2020. يعود هذا الارتفاع الى الانتعاش الجزئي الذي شهده قطاع الفسفاط خلال سنة 2021. أ

ارتفع معدل الانتاج الشهرى لشركة فسفاط قفصة من 120 ألف طن خلال الثلاثية الثانية من سنة 2021 الى 400 ألف طن خلال الثلاثية الثالثة من سنة 2021 نظرا لاستئناف العمل في وحدات الانتاج ما عدى اقليم الرديف بسبب توقف النشاط منذ 14 شهرا .<sup>2</sup>

انعكس هذا الارتفاع ايجابيا على شركة فسفاط قفصة في مرحلة أولى حيث استعادة الشركة حريفا تقليديا فرنسيا وقع تزويده بكميات هامة من الفسفاط التجاري خلال شهر جانفي 2022<sup>3</sup> وهو ما يبرهن عن استعادة ثقة الحرفاء في الشركة وفي قطاع الفسفاط في تونس عموما. وفي مرحلة ثانية انعكس هذا الارتفاع ايجابيا على كل من المجمع الكيميائي التونسي والشركة التونسية الهندية للأسمدة حيث استطاعة شركة فسفاط قفصة من الايفاء بتعهداتها نحو حرفائها المحليين حيث ارتفعت كمية الفسفاط التي تم شحنها لكل من المجمع الكيميائي التونسي والشركة التونسية الهندية للأسمدة خلال سنة 2021 ب 44 بالمائة مقارنة بسنة 200 إضافة الى توفر مخزون هام من الفسفاط التجاري يسمح بتواصل نشاط تصنيع الاسمدة دون انقطاع لمدة شهرين

كما شهدت شركة "تيماب تونس" المختصة في صنع الفسفاط الغذائي انتعاشه هي الأخرى من خلال استرجاعها لنسق إنتاج سنة 2010 حين كان الانتاج الوطني من الفسفاط يناهز 8 مليون

شهد قطاع الفسفاط منذ سنة 2011 ركودا شمل جميع الشركات المتدخلة في القطاع نظرا لتراجع نسق الانتاج الذي كان يناهز 8 مليون طن سنويا سنة 2010 الى حدود مليون 3.4 طن سنويا بين 2011 و2021 مع تسجيل اعلى نسق انتاج سنة 2017 ب 3.8 مليون طن سنويا.

يعود هذا الركود الى العديد من العوامل اهمها الايقاف المتكرر لأقاليم الانتاج بسبب احتجاجات العاطلين عن العمل في المنطقة ومطالبتهم بالتشغيل والانتداب فى القطاع وتوقف نقل الفسفاط عن طريق الشركة التونسية لسكة الحديدية وتعويضها بالتعاقد مع شركات خاصة لنقل الفسفاط عن طريق الشاحنات وهو ما أدى بشركة فسفاط قفصة لتحمل نفقات إضافية وتراجع نسق

مع استئناف نقل الفسفاط عن طريق القطارات - الخط 14 الذي يربط مغسلة المظيلة بمصنع المظيلة 1 والخط13 الذي يربط قفصة بالصخيرة معدل 4 قطارات يوميا تمكنت الشركة التونسية للسكة الحديدية من نقل 41 بالمائة من الفسفاط سنة  $^{2021^6}$  ومن المتوقع ان تشهد هذه النسبة ارتفاعا مع استئناف الخط 15 المتلوى- أم العارئس – الرديف خلال شهر فيفري 2022 وعمل الشركة على اعادة تأهيل 400 عربة لنقل الفسفاط<sup>7</sup>.

كما تعمل الحكومة من جانبها على حل الإشكاليات الاجتماعية التي تسببت في الايقاف المتكرر للعمل بأقاليم استخراج الفسفاط ومناطق تحويله حيث توجهت وزيرة الصناعة والطاقة والمناجم مصحوبتا بوزير الشؤون الاجتماعية خلال شهر جانفي 2022 $^{8}$  الى قفصة لمعاينة اسباب تأخر انطلاق العمل في مشروع المظيلة 2 الذي وقع تدشينه في نوفمبر سنة 2019 وكان من المبرمج ان تنطلق عملية التحويل في مارس 2020 الى ان المشروع تعطل بسبب مطالبة عملة المناولة بالانتداب المباشر واعتصامهم بالمكان°. تم الاتفاق على استئناف الاشغال بمشروع المظيلة 2 على أن تولي الوزارة الاولية للنظر في وضعية عملة المناولة بالمشروع وبرمجة انتدابهم. حيث ان اشكالية مشروع المظيلة 2 ليست بالاستثناء فإن الاحتجاجات التي تشهدها مناطق الاستخراج والتحويل على حد سواء دامًا ما تكون متعلقة بمطالب تشغيل العاطلين عن العمل في الجهة فإقليم الرديف ذو طاقة انتاج تناهز 400 ألف طن على الاقل متوقف منذ 14  $^{10}$ شهرا بسبب اعتصام طالبي الشغل ايضا

حيث انتهجت سلطة الاشراف منذ سنة 2010 سياسة التشغيل الهش وبعث شركات الغراسة والبستنة في مناطق الاستخراج كوسيلة لامتصاص غضب طالبي الشغل ادت هذه السياسة الى اثقال كاهل الشركات الوطنية بأعباء جرايات اضافية دون ان يقع الاستفادة فعليا من المنتدبين بهذه الشركات هل تراجع الحكومة الحالية هذه السياسة وتتوجه نحو تفعيل قانون المسؤولية المجتمعية للمؤسسات الذي تمت المصادقة عليه سنة 2019 والعمل على النهوض بالاقتصاد في هذه المناطق مما يسمح بخلق نسيج اقتصادي متوازن فيها يخلق مواطن شغل وتنمية محلية فاعلة؟ خاصة مع الانتعاش التي تشهدها الاسعار العالمية للفسفاط والاسمدة والتي تمثل فرصة لدعم عائدات تونس من العملة الصعبة مما سيساهم في حلحلة أزمة المالية العمومية.